مراحل المقاومة الحميرية للاستعمار الروماني

محمد صالح الحاضري

> يشكل الاحتلال الإيطالي لاثيوبيا في النصف الأول للقرن العشرين أساسا لفهم علاقتهما التاريخية وقراءة انعكاس هذه العلاقة القديمة بينهما على اليمن الحميري بوصف أكسوم كانت جزءا من الاستراتيجية الرومانية، يصعب معه تفسير تاريخ خمسمائة عام من الحرب الرومانية- الحبشية ضد الدول الحميرية خارج نظام العلاقة التاريخية بين روما وأكسوم.

لقد ارهقت تلك الحروب الطويلة الحميريين وكانت سبباً مباشراً لإسقاط الدولة الحميرية وأن المتهم بالدرجة الأولى هي روما القديمة بحجم لا تنفصل فيه أنشطة أكسوم العدوانية ضد حمير عن المخطط الاستراتيجي لروما، فالتحليل التاريخي لأكسوم حول عوامل حسم صراعها الطويل مع حميروم بإسقاطها وهو عامل الخلافات الداخلية اليمنية، هو اعتراف من أكسوم بآليتها الاحترافية كأساس لخلافات الحميريين الداخلية ندركها من تاريخ المقاومة الحميرية ضد الاستعمار الروماني، بداية بالغزو العسكري الروماني المباشر وانتهاءً بالغزو العسكري الحبشي وكالة عن الدولة الرومانية في عملية إسقاط للدولة الحميرية بالغزو العسكري من الخارج بعدما كادت ثورة يوسف ذو نواس تعيد نتائج النشاط الاستعماري الروماني ضد اليمن إلى درجة الصفر، فكان التدخل العسكري لإجهاض نتائج ثورة يوسف ذو نواس وإفشالها لمراهنتهم على عملية تحطيم الجبهة الداخلية وانهيار الدولة الحميرية من الداخل خاصة وضعف الجبهة الداخلية كان بلغ مرحلة من السوء تمكنت بموجبه أكسوم عسكرياً ضد حمير في ما كانت عجزت على تحقيقه بالغزو العسكري ضد اليمن الدولة الرومانية ذاتها.

ثورة اليشرح يحصب (511-521) ق م

> يتضح من ظروف وصول يشرح يحصب إلى السلطة في أنها ظروف ثورة وطنية ضد الاحتلالات الداخلية المشجعة للدولة الرومانية على اتخاذ قرار الغزو العسكري لليمن، فاليمن تعيش اضطرابا داخليا عبارة عن مخاض ما بعد دولة المكارب في نهاية الثمانمائة عام من عمرها السياسي وانبثاق العصر الحميري من داخل طاحونة الفوضى السياسية والعسكرية، وخلال ذلك تطورت إمارة بشمال غرب صنعاء واستولت على معقل النشاط الوطني التاريخي وهي كانت إمارة تغرد خارج السرب الوطني من منظور فئوي وإقليمي غير ممتلك لمؤهلات القيادة الوطنية بقدر ما هي تنظر إلى مسألة السلطة بمنظور خاص حسمه يشرح يحصب في النهاية واستعادت به حركة النشاط الوطني التاريخي نفوذها وقامت بترميم شروخ الوحدة الوطنية والتف اليمنيون خلف قائدهم يشرح يحصب في عملية التصدي للغزو العسكري الروماني وسحقه، وكانت قوات الغزو دخلت من جهة تهامة الساحلية ما بين الحديدة وجيزان. وبحسب المؤرخ الروماني (استرابون) لم يعد من تلك القوات غير قائدها (جالوس) وكاتب الكتاب الذي أدعى أن القوات الرومانية تعرضت للإبادة بفعل وباء غريب، وهي مغالطة مكشوفة طالما نفس الوباء لم يفتك باليمنيين ويبيدهم مثل الرومان. ومن الواضح أن المؤلف لم ينزل إلى ساحة المعركة ليعرف طبيعتها الحقيقية عن قرب كونه قال إن رحاها دارت على شاطئ نهر ما بين جيزان ومناطق العمق شرقا.

ثورة كرب يهأمن (374-385) م

> نجحت الدولة الرومانية في اختراق ما كان يعرف بالجزء الافريقي من مملكة سبأ عبر إشراف مباشر من الحاكم الروماني لمصر وأصبحت أكسوم دولة نصرانية تبشيرية تنشط داخل الاستراتيجية الدولية الرومانية، ويبدو من الدور الحبشي استفادة روما من درس الغزو العسكري لحميروم وتكلفته البشرية فعهدت إلى أكسوم بالمهمة واخترقت عسكريا الأراضي اليمنية من جهة المخاء وتوغلت إلى العمق شرقاً في حدود مائة كيلو متر.

لقد ثار كرب يهأ من الحميري على الأوضاع اليمنية السلبية المعاونة لأكسوم على هذا الاختراق وقام بملأ فراغ القيادة الوطنية للدولة وتوحيد اليمنيين حوله وقيادتهم في عملية تصفية الاختراق العسكري الحبشي وتصفيته، ونجح في تأمين البلاد وتمهيد الواقع لعملية الانتقال إلى مستقبل أفضل ويتضح هذا من حجم المرحلة الأساسية التالية لمرحلته وطبيعتها الوطنية فبعد وفاته في 480 ميلادية انتقلت السلطة إلى خليفته التبع الأكبر أسعد الكامل كفترتين عاشت فيهما اليمن استقرارا لمدة ثمانين عاما متواصلة.

ثورة ذو نواس (515-525) م

> تتضح من خلفية الثورة الوطنية بقيادة يوسف ذو نواس خيوط التدخل الروماني السري في الواقع اليمني بعد تصفية كرب يهأمن لمساحة الاختراق العسكري الحبشي وتغيير روما استراتيجيتها في اليمن باستخدام الدين وسيلة للتدخل والتسلل البطيء حتى ايصال اليمن إلى مرحلة الصراع الديني الداخلي عبر زج النصرانية وتقويتها وتحويلها إلى طرف جديد في الصراع بشكل عنصر التناقض المقوض للوحدة الوطنية، فيتضح من خلفية الواقع أثناء عمليات الثورة الوطنية بقيادة يوسف ذو نواس أن أسعد الكامل كان مشغولا بملاحقة خيوط التسلل الروماني السري وأنه لهذا السبب أمر بتوسيع صلاحيات الديانة اليهودية اليمنية ورفع القيود الوطنية السابقة عنها كقيود كانت تهدف إلى عدم وصاية سلطة الدين على سلطة الدولة.

لقد جاء يوسف ذو نواس مدفوعاً بنفوذ السلطة الدينية اليهودية اليمنية القوية وقام بتصحيح الأوضاع السياسية للسلطة بصنعاء وقاد حركة عسكرية من ثمانين ألف من المقاومين المتطوعين نجحوا في تصفية الاختراقات من نجران إلى عدن في ضوء تحليل الصراع بين فارس والروم عند يوسف ذو نواس بأنه صراع طرفيه يطمعان في اليمن ولا سند للقيادة الوطنية غير الشعب اليمني وإمكانياته وتضحياته.

لقد انتحر يوسف ذو نواس في البحر وأخذ اليمنيون جثمانه بعدما لفظه البحر إلى الشاطئ وبحسب تحقيقات بعثة الآثار الألمانية في 1937 م قبره بجنوب شرق صنعاء مكتوب عليه اسمه باللغة الحميرية.

مخرجات الحوار وصورة المستقبل

عبد الصمد القليسي

تتسرب معلومات عن مجريات الحوار الوطني يعتبر البعض أنها أصبحت أمرا واقعا أو أنها ستصبح كذلك حتما. هذه المعلومات تقول: إن اليمن الجديد سيعود إلى سابق عهده كشطرين أو (إقليمين!) أو أنه سيقسم إلى أقاليم عدة تبدأ من ثلاثة وتنتهي إلى اعتماد المحافظات القائمة كأساس للتقسيم الإداري ويبدد الناس تكهناتهم في جدال عن أفضلية هذه الهيكلية أو تلك دون استناد أي منهم إلى دراسات وبحوث معمقة ومقنعة ترجح أو تزكي أي من تلك التكهنات. ولو أن هذه القضية المبدئية الرئيسية والخطيرة قائمة على دراسات وبحوث محكمة لما اختلف الناس حول أي منها أفضل لمستقبل اليمن.

طرح أحد الناشطين السياسيين البارزين على الفيسبوك (عمو علي) استفتاء مسبقا - كما سماه - يستطلع آراء المشاركين على وسيلة التواصل المذكورة حول تفضيلهم لشكل الدولة المستقبلية ووضع لذلك ثلاثة خيارات. كان ردي عليه أنه لا يهم أن تكون القطة بيضاء أو سوداء المهم أن تصطاد الفئران! وقصدت أن الأولوية والأفضلية ليست لأي شكل مما تطرحه كل جماعة أو تجمع حسب المزاج الذي تمليه عليه رغبات أنانية لا تحسب لمستقبل البلاد برمتها أي حساب؛ بل يجب أن تكون الأولوية والأفضلية المطلقة للشكل الذي يضمن تنمية متسارعة للوطن هو في أمس الحاجة إليها. ولن يتحقق ذلك إلا باختيار متعقل للنظام والهيكلية التي تضمن ذلك أو الأقرب لتحقيق ذلك. وفي ظني أن أية فئة أو جماعة لا تستطيع أن تضمن هذا الأساس الجوهري (الأمن والاستقرار) في ظل الشكل الذي تتمسك به. ذلك أن أي انتقال مفاجئ إلى أي نظام جديد سيكون قفزة إلى المجهول كما اعتاد اليمنيون على فعل ذلك مرارا وتكرارا ولابد لأي عاقل أن يتحسس مواضع قدمه قبل أن يخطو خطوة إلى الأمام. ويكفينا القفز على المراحل التي كسرت أقدامنا وحرق المراحل التي أحرقت بلادنا.

من هذا المنطلق أرجح أن بقاء اليمن على تقسيمه الإداري القائم الآن هو أفضل نقطة للبدء منها لأسباب عدة أهمها: أنه لن يطيح بالاستقرار النسبي القائم الذي يمكن في ظله ممارسة التدرج في إجراءات التحول الجوهري في تطبيق نظام حكم جديد وفقاً لفكرة التجربة والخطأ. بمعنى أن تعطى المحافظة الجرعة اللازمة من الاستقلالية التي تقوى على استيعابها وتنفيذها، وفي حالة عجزها عن الاستيعاب تتوقف الدولة عن تمكينها من المزيد حتى تستكمل المرحلة الأولى لكي لا تتراكم الأخطاء فيصعب حلها. أما إذا تمكنت المحافظة من الاستيعاب بقدر أسرع وأكبر من البرنامج الزمني المحدد عندئذ على الدولة تمكينها من المزيد من الصلاحيات والإمكانيات للمضي قدماً. أما الانقلاب المفاجئ على هيكلية الدولة القائمة فإنه قد يغرق البلاد في مشكلات جديدة ستعجز عن حلها خاصة في ظل المرحلة الانتقالية المضطربة التي لم تنجز خلالها إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن وعموم مؤسسات الدولة على أسس وطنية.

وبالطبع فإن الضمانة الأساسية لتحقيق هذا التدرج هو تكوين قيادة جماعية للبلد متفق عليها من كافة الأوزان السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

ونحن نعلم تمام العلم أن مستويات النمو في مختلف المحافظات متفاوت إلى حدود لا يمكن قياسها لفقدان البحوث الإحصائية. وأنا لا أقصد بالنمو الشوارع المحفرة والقصور الفارهة والعمارات الضخمة فكل تلك مظاهر يطلق عليها الأستاذ فهمي هويدي تنمية سياحية وليست تنمية اقتصادية. فإذا تقصينا أسباب هذا القصور في عملية التنمية سنجد أن الدولة لم تعن بوضع خطط تنموية شاملة بالمعنى الصحيح وبتوزيع متوازن وفقاً لإمكانات كل محافظة؛ وليس أدل على ذلك أن شريان الكهرباء يمتد بطول مناطق غارقة في الظلام. ونحن نعلم أن بعض المحافظات تفتقر إلى الموارد البشرية من الكفاءات الإدارية والفنية القادرة على السير حثيثاً في عملية التنمية. وبعضها يفتقر إلى الموارد المادية؛ والبعض منها يفتقر إلى الاثنين معاً. وليس معنى ذلك أنه حيث توجد هذه لا توجد تلك فالتقديرات كلها نسبية إذ قد توجد كل هذه الإمكانيات في مكان واحد ولكن بدرجة تزيد أو تنقص قليلاً أو كثيراً عن مثيلاتها في المحافظات الأخرى. على أن هذا توصيف لما هو قائم في هذه اللحظة دون النظر إلى ما تخبئه كل محافظة من موارد وإمكانات لم تكتشف بعد أو أنها في الطريق إلى الظهور.

إن التكامل الوطني والحس الوطني الصحيح يفترض أن على الدولة أن تخطط وتنسق احتياجات كل محافظة على حدة. فالمحافظات التي تفيض مواردها البشرية عن حاجتها سواء من القدرات الإدارية والفنية أو من العمال المهرة ونصف المهرة وحتى غير المهرة أيضاً أن تساعد على نقلها إلى المحافظات التي هي بحاجة إليها. والأمر كذلك بالنسبة لبقية الموارد. فهذا الإجراء لا يمكن أن يكون تلقائياً وعشوائيا بطبيعة الحال. وإنما يحتاج إلى خطة شاملة وطويلة الأجل وبرامج تنفيذية مزمنة (مثلما أن هناك برنامجاً مزمناً للهدرة). ويحتاج قبل ذلك وبعده إلى تهدئة الأجواء وصبر الناس ودخولهم في معمعان العمل المنتج لا الاكتفاء بالشكاء والبكاء.

إن هذا "العك" الذي يجري في لجان الحوار من بعض الذين يتخيلون إمكان إعادة نظام إشتراكي في شطر من اليمن؛ والذين يتخيلون اقتراب إقامة الخلافة الإسلامية في أرض الله الواسعة، والذين ينتظرون ظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، والذين يحلمون بإعادة نظام المحسوبيات والفساد والنظام العائلي القبلي على كامل تراب هذا الوطن؛ كل هؤلاء يحرثون في البحر. ومن أسف أن كل طرف من هذه الأطراف يتلقى عوناً مادياً ومعنوياً من أطراف خارجية، وبعض من هذه الأطراف تقدم العون لهذا وذاك لتلعب على كل الحبال؛ فهمها هو إذكاء الصراع بين المختلفين وليس مد يد العون لنهوض اليمن.

ليس معنى ما تقدم أنه محظور على الأفراد والجماعات أن يؤمنوا بما يريدون ويحلمون ويتخيلون ما يشاؤون. غير أن الإيمان بفكرة ما تقتضي الدعوة إليها بالتي هي أحسن وبنفس طويل وإلى زمن قد لا يتحقق على مدى جيلين أو أكثر من بعدنا. أما فرض العقيدة أو الفكرة بالقوة وإشهار السلاح على الأطراف الأخرى فإنه ما أوصل ولن يوصل اليمن إلا إلى تقتيل المواطنين بعضهم بعضا وتخريب البلاد. إن الإيمان بعقيدة شيء والعمل السياسي شيء آخر فالعقيدة أو الفكرة هي دعوة لإيمان الناس بها. ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. أما العمل السياسي فإنه ينبني على خطط وبرامج مادية محددة ومعلومة ومزمنة؛ تصب في مصلحة البلاد بأكملها ومصالح المواطنين جميعهم. وهامش الخلاف فيها يكون عادة محدودا ويمكن مراجعة الصائب والخاطئ فيها دون أن تعتبر حكماً إلهياً قاطعاً أو أقانيم ماركسية أو ليبرالية مقدسة. وأتعجب مما يردده بعض من لا يعرفون تاريخ اليمن بالقول (إن الدم لابد أن يبذل ثمنا للحرية). هؤلاء - في الغالب - لا يعرفون أن هذا الشعب المتعب قد بذل دماء كثيرة على مر التاريخ فلم يتحقق له ما يريد وإلا لما كان حاله هو هذا الحال المزري. أما أولئك الذين يهدفون عنوة إلى إهدار دم الشعب اليمني فأولئك هم تلاميذ مدرسة الفوضى "الخناقة" وأتباع فقهائها!

كان يجب اعتبار مؤتمر الحوار الوطني ولا زال يجب أن يعتبر أساساً لقيام دولة يمنية موحدة؛ ليس بمعنى توحيد تراب الوطن بل لإعادة اللحمة بين أبناء الوطن التي دمرتها أهواء ومطامع من لا يجزيهم إلا خيراً. وكذلك يجب أن تظهر مخرجات المؤتمر في هذا السياق. وكان يفترض في الحراك ودعاة تقسيم البلاد إلى شطرين أو أشطار؛ أن يشاركوا بجدية وإيجابية وحماس في المؤتمر ويعتبروه حوارا متجددا من أجل الوحدة (وحدة العباد والبلاد) وبناء دولة حقيقية قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص وقادرة على النمو باطراد.

ستبقى أمامنا بعد أن ينفض المؤتمر مشكلة حقيقية هي آلية التنفيذ. وطبيعي أن يقال إن كل الذين شاركوا في المؤتمر يقع عليهم العبء الأكبر في متابعة ومراقبة تنفيذ ما توصلوا إليه بعد جهد جهيد. ولكن التنفيذ يحتاج إلى جانب القوة المعنوية قوة مادية فعّالة توقف عند حده كل من يحاول تعطيل أو عرقلة المضي قدماً في تنفيذ ما اتفق عليه. ولأن البلاد تمر بمرحلة مضطربة لعدم استكمال إعادة بناء القوات المسلحة والأمن بناءً مدنياً صحيحاً - بعيداً عن المؤثرات السياسية والاجتماعية الضاغطة بقدر الإمكان - فليس أمام البلاد سوى الاعتماد على الغير حتى الانتهاء من هذه المهمة الوطنية التي يجب أن يكون لها الأولوية القصوى. وليس من الصائب - والحال هكذا - استعجال إنهاء المرحلة الإنتقالية لأن عواقبه ستكون وخيمة. فمن بدأ شيئاً يجب أن يتاح له المجال لاستكماله. وأنا هنا لا أنحاز إلى طرف ضد آخر؛ فأنا لا أطمع في مال أسعى إليه ولا أتطلع إلى كرسي أجلس عليه. ولكني أرجح فكرة على أخرى متوسماً فيها مصلحة الشعب والوطن بغض النظر عن صاحبها وبغض النظر عمن يعجبه رأيي أولا يعجبه.

أريد أن أنهي الموضوع بما ظهر لي في التناول الإعلامي لقضايا اليمن الراهنة وقضايا الوطن العربي على وجه العموم. فقد وجدت أن هناك منهجان إعلاميان في التناول: أحدهما يهدف إلى معاقبة المستقبل بأوزار الماضي والآخر يهدف إلى معاقبة الماضي بالتوجيه والتوجه لبناء المستقبل. لكن ذلك لا يعني بحال عدم معاقبة المسيء بما أساء أيا كان موقعه في الحكم أو المعارضة سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، لكن بشخصه وباسمه ووفقاً لما يقتضيه الدستور والقوانين ومصلحة الوطن والمواطنين وهم الذين ما وضعت الدساتير والقوانين إلا لمصلحتهم. أما ما يذهب إليه بعض الإعلاميين من توجيه التهم إلى منطقة بأكملها ليستعدي منطقة أخرى عليها فذلك تحريض على الكراهية والانقسام والتشرذم الذي سيتطور بالحتم إلى استخدام السلاح؛ وهو تخريب واضح لا علاقة له بالوطنية أو التحرر أو أية قيمة سياسية أو إنسانية محترمة. من أمثلة ذلك أن زميلا كتب في عدد من الثورة يشرح ما يعانيه سكان تهامة. وبعد أن يشيد بطيبتهم ورهافة طباعهم؛ يعرض على قرائه ما تعانيه مدينة الحديدة من طفح المجاري ومن انطفاءات الكهرباء وانعدام الأسماك فيها وفي عبس وميدي وفي غيرها من مدن تهامة. وبعد أن يصف أحوال مدن السواحل وما يتمتعون به في سائر بلاد الله من الثراء والنشاط التجاري والمستوى المعيشي الرفيع؛ ينتهي إلى القول: "لكن عندنا في اليمن الأمر مقلوب فسكان مدن الجبال والصحراء هم من يمتلكون مدن السواحل وكنوزها ومزارعها وسكانها الذين يشغلونهم سخرة لديهم، وكان قد وصف هؤلاء السكان في بداية موضوعه بأنهم "جلف غلف نهابة همجيون وبشمرجة". وواضح لكل ذي عقل أن هذا ليس خطاباً بناءً فليس سكان جبال السراة الممتدة من أقصى شمال اليمن إلى منتهى جنوبه وصحاريها الممتدة في غرب البلاد بأجمعهم هم من يمتلكون مدن السواحل وكنوزها ومزارعها وسكانها الذين يشتغلون سخرة لديهم. وليس من الموضوعية ولا العدل ولا العقل أيضاً أن يجمع المرء كافة سكان الجبال والصحارى في سلة واحدة. وليس على الزميل العزيز إلا أن يلقي نظرة على إشارات المرور في المدن اليمنية الكبرى ليكتشف كم الشحاذين من سكان الجبال أو الشحاذين المقنعين الذين يبيعون المناديل والتعاويذ والمياه المعدنية. وعليه أن يقارن نسبة المغتربين في أرض الله الواسعة من سكان الجبال بنسبتهم من سكان السواحل. وعليه أن يدخل إلى أعماق الجبال ليرى من تبقى في قراها من العجزة والنساء والأطفال الذين يعيشون شظف العيش. ولينظر حول مدينة صنعاء ومختلف المدن الجبلية ليرى كيف أن قيعانها وتلالها وجبالها أصبحت مسورة، ثم عليه أن لا ينسى بأن هؤلاء لا يسخرون فقراء الجبال للعمل؛ بل يستغلون حاجتهم فيبيعون أرواحهم بثمن بخس مرة في أفغانستان ومرة في العراق ومرة في سوريا ويعلم الله أين يذهبون بالباقين! أما صفات الغلظة والجلافة فإنهم لم يخترعوها لأنفسهم وإنما بيئتهم المجدبة هي التي فعلت بهم ذلك. ولا راد لقضاء الله طالما أن الدول المتعاقبة لم تحاول مرة تغيير بيئتهم باستثناء سد مارب الذي تأسس في السبعينات من القرن الماضي، وبضعة حواجز مائية تم بناؤها بعد ذلك. وكذلك استجلاب الشركات لاستكشاف واستخراج الثروة البترولية والغاز التي بدأت في نفس المدة الزمنية واستكملت وتستكمل حتى الآن والتي لا يعرف أحد كيف كانت ولم تزل تستخدم مداخيل تصديرها وبيعها في الأسواق الداخلية.

كذلك فإن تلميح الزميل إلى ما يتمتع به سكان السواحل من مزايا الرفاه ليس حقيقياً بالمطلق؛ فهل أنه يقارن سكان سواحل تهامة بسكان سواحل الصومال وجيبوتي وأسمرة والسعودية وحتى سواحل مصر على البحر الأحمر (إلى ما قبل أن يستوطنها حسني مبارك) أم يقارنها بسكان سواحل إنجلترا واسكتلندا وكندا؟!.

الكلمة مسئولية جسيمة وبلادنا في مرحلة عصيبة، وعلينا أن نحسب لكل جملة بل لكل كلمة حسابها.

صحيح أن علينا أن نكشف المعايب والقصور والعبث حيثما نجده ونطالب بمحاسبة المسئولين عنه - أيا من يكونون - حساباً عسيراً. لكن ليس من واجبنا تهييج مكونات الشعب ضد بعضها. وكما قلت سابقا لا يجوز لنا أن نعاقب المستقبل بأوزار الماضي بل علينا أن نعاقب الماضي ببناء المستقبل بناءً سليماً.

وجهة مطر

أحمد غراب

فساد التعليم الفني والمهني

كما وعدت القراء الكرام كل أسبوع سأنشر أهم رسالة تصلني ومثلما للمواطن حق طرح رأيه بدون مونتاج فإن للجهات المعنية حق الرد بكل حرية.

رسالة هذا الأسبوع عن فساد التعليم الفني والمهني في البلاد بتوقيع إحدى الاخوات الكريمات طلبت عدم ذكر اسمها.

" طالما كانت مشاريع ومناقصات التعليم الفني والمهني مصدرا لفساد كبير ومنظم طوال السنوات السابقة ويبدو ان الفساد مازال مستمرا طالما لاتوجد رقابة.

اتذكر اني قرأت قبل عامين (الإمارات تخصص 40 مليون دولار لإنشاء وتجهيز 7 معاهد فنية في اليمن) وكذلك حدثنا شخص حضر مع منظمة الجايكا اليابانية أنها اعطت اليمن مليار لكي تنهض بالتعليم الفني قائلا: فتقاسموا الكعكة وانتهى الموضوع والسؤال أين تلك الأموال كلها؟ ....نسمع ونسمع عن منح فأين ذهبت المنح السابقة وأين ستذهب المنح اللاحقة ؟

(نسمع جعجعة ولا نرى طحينا)...نسمع عن مناقصات لشراء أدوات ومواد وأجهزة تواكب سوق العمل وفي نفس الوقت المعاهد تعاني من الأتي: المباني القديمة المتهالكة - الأدوات والمواد والأجهزة التي لا تواكب سوق العمل - الفصول التي تهالكت - والورش القديمة منذ عهد الألمان في السبعينيات ...وتستطيع أن تقوم بزيارة المعهد المهني ش / بغداد ...لترى أن ما اكتبه ليست مبالغة ..

لدينا معاهد قليلة واقبال الشباب للتسجيل كبير لكن المعاهد تقوم بعمل اختبار قبول ثم ترشيح ثم فرز وباقي الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ إلى الشارع او ينتظر للعام القادم ليعيد الكرة ...ولا نستطيع أن ننكر أو نخفي الوساطة....

ولكي يكون التعليم مثمراً لابد أن يكون اختيار الطالب للمهنة حسب رغبته ولكنه يدخل أي قسم بناء على الدرجات أو ازدحام الأقسام يتم تحويلهم إلى أقسام أخرى فهناك (تحكم صناعي - كهرباء تمديدات - كهرباء سيارات - خراطة - سباكة - نجارة - الومنيوم - سمكرة - سيارات - بناء تقني - بناء مساحة)

فأين كل ما نقرأه ...ونسمعه ...لا شيء!

وأما الدراسة فحدث ولا حرج ...تدريبات عملية لا توافق سوق العمل - تافهة بسيطة ... - مدربون عفى عليهم الزمن لا يطورون أنفسهم ولا تطورهم الوزارة ....

يعني يقضي الطالب سنتين أو ثلاث ...ليخرج بشهادة فقط ومعه بعض الأساسيات ولكن التدريب تم على القديم تماما كما واحد يعلمك على التلفون المنزلي والناس مستخدمين سيار ؟؟؟ ما رأيك ؟؟؟؟

لا توجد للطلاب كتب ولا مناهج .....إنما ملازم .....

ساعات النظري أكثر من العملي ....وهذا يحتاج لتعديل من الوزارة ثم توجيه إلى المعاهد.

نحتاج مناهج تناسب بلادنا والمختصون يقومون بنسخ لصق من المناهج العربية مثل السعودية وغيرها ويأخذون أموالا على ذلك، لا يكلف المختص نفسه يحرك عقله بما يتناسب معنا في اليمن، ليس كل نسخ ولصق مناسب في الغالب.

لا توجد شراكة بين سوق العمل والوزارة بمعنى ماذا يحتاج سوق العمل ...عن طريق دراسات واستبيانات وغيرها ...مثلا سوق العمل محتاج 100 كهرباء ...وأنا في المعهد قبلت 40 في النجارة أو 50 في السمكرة ...تماما اشبهها كمن يدخل مطعم يطلب برجر فيجلبون له سندوتش فول..".

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

Ghurab77@gmail.com

عن التحديث

عبدالرحمن مراد

- الثابت الذي لا جدال فيه هو أن القرآن كان معجزة الرسالة الخاتمة وطالما قد حمل صفة الإعجاز فلا بد له أن يحمل صفة الاستمرار والتجدد مع كل الأزمنة والعصور والأمكنة والحضارات.

- ونكاد نجمع في جل أحاديثنا أن القرآن لا يمل قارؤه من تكراره، كما يحدث معنا في غيره لذلك فهو يحمل صفة التجدد في ذاته وموضوعه بما يحفظ معجزته عبر الأزمنة.

- ونحن نلاحظ في حياتنا المعاصرة الآن أن الاكتشافات العلمية التي وصل إليها العقل العلمي لا تتعارض مع القرآن بل نكاد نكتشفها في آياته،، وهذا دليل حيويته وفاعليته ومعجزته الخالدة.

- إذن دعونا نتحدث عن الثابت والمتغير في حياتنا الثقافية الآن ومن خلال منطق القرآن نفسه.

فالثابت: لا يكون بكماله إلا في الذات الإلهية
(هو الأول والآخر والظاهر والباطن)
(ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام)
وما دون ذلك فهو في منظور المتغير بدليل قوله تعالى (كل يوم هو في شأن).

فالطبيعة والإنسان كلاهما يقعان في التغيير بحيث قد يحدث ذلك التغيير بين السنن والثوابت فيكون تغييرا منضبطاً قائما على الحركة ذات القوانين الدائمة، فالعلة المباشرة هي السنة التي لا تتغير ظاهراً وأما المعلولات المباشرة وغير المباشرة فهي من ضمن السنن المنظمة للخلق وقد اقتضتها إرادة الله.

- فالقرآن يطلعنا على نوعين من السنن والقوانين التي تحكم الكون والعالم من جهة، وإنسان هذا العالم أفراداً ومجتمعات من جهة أخرى.

فالقوانين الأولى والطبيعية حتمية ولا تتبدل:
(لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون)

والسنن والقوانين الأخرى شرطية - إذا صح التعبير - أي أن حدوث المسببات معلق على حدوث الأسباب.

(لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، فلهم أجر غير منون).

فالقوانين الأولى فيزيائية أو دائرية لا يداخلها الخلل، وتترتب عليها آثارها تلقائياً، أما السنن الإنسانية والاجتماعية فعادية لاتصالها بالإنسان الذي تتجاذبه عدة قوى رأسها الإدراك الواعي والعقل المدبر، وأطرافها الأخرى العواطف والنزاعات والغرائز وقد ذكرها القرآن تحت مصطلح النفس والروح وما اتصل بهما من إمكانيات ودوافع.

- جاء في القرآن الكريم: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...الآية) الآية..

فقد خلق الله الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وزوده بالعقل الذي تصقله التجارب، وأرسل إليه الرسل مبشرين ومنذرين، فاجتمعت للإنسان مرجعيتان للتدبر والتصرف.

المرجع الفطري تقوده الدوافع وتعقلها:

والمرجع الإلهي الذي يطمئن ويهدي بالإيمان، وبإرادة الخير والتسديد والتغيير لا يكون إلا بالاستناد إلى الوعي والإرادة، الوعي باكتشاف المقتضيات بمقتضى الاستخلاف هداية وعمرانا ونظرا للدارين فالآية القرآنية (كل يوم هو في شأن) تشير إلى أن التغيير سنة كونية دائمة ومستمرة في حياة المجتمعات الإنسانية وهو في أوله يحقق ارتباط الأسباب بالمسببات.

وقد رأى بعض العلماء أن الناسخ والمنسوخ في القرآن يحمل دلالة تغير الأحكام طبقا لمتغيرات الزمان، وقالوا طالما كان الواقع متغيرا فالفكر يتغير بتغيره، وقالوا إن الأحكام مرتبطة بالمكان والزمان أي بالمتغيرات ولا يضير ذلك الثوابت في شيء.

واستدلوا بما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين ألغى نصيب المؤلفة قلوبهم - وهو نص - كون ظروف المسلمين تغيرت من الضعف إلى القوة ويمكن أن يقال مثل ذلك في نصوص الجزية على غير المسلمين بعد إن ظهر مفهوم الوطن والمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

وقالوا إن الثابت هو مقاصد الشريعة وتختصر في الضرورات الخمس وهي:

- الحياة (النفس).
- العقل (العلم).
- الدين (المعيار الثابت).
- العرض (الكرامة الفردية والجماعية).
- المال (الثروة الوطنية).

والمتغيرات هي الحاجات والتحسينات طبقاً لظروف كل عصر.

لذلك فعلوم القرآن القديمة يمكن أن تأخذ دلالات جديدة، فأسباب النزول مثلاً لا تعني فقط التنجيم بل يمكن أن تعني أولوية الفكر على الوقائع والسؤال على الجواب.

وعلوم التفسير لا أظنها من الثوابت بل من المتغيرات فالتفسيرات التاريخية أو اللغوية أو الفقهية أو الكلامية أو الفلسفية أو الصوفية ليست تفسيرات مقدسة بل هي اختيار واجتهاد أهل الاختصاص في هذه العلوم واهتمامهم بها.

ويمكن تفسير القرآن وفقاً للعلوم الإنسانية الحديثة، علم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد أو الأخلاق والتربية كما يمكن تفسير القرآن في نسق واحد من أجل إبراز النظريات الإسلامية في العلوم الحديثة طبقاً لما جرت الدراسات الفلسفية المعاصرة عليه.

وحتى نجتاز عقبة التقليد، وشيوع النقل، وتعطيل العقل، والاتجاه نحو الماضي لا بد من تفعيل العقل الصالح المتغير وفقاً لضوابط أصولية جديدة تأخذ باختيار المالكية للمصالح المرسلة والاستحسان والاستصحاب والاستصلاح وكل أشكال الاستدلال الحي، قواعد قد تكون إلى حد ما متوافقة مع معطيات العصر وخاصة إذا ما استوعبنا التراث الفكري وأخذنا من كل اتجاه ما يتوافق معنا وأضفنا إليه.

فالحياة الآن تغيرت من المصالح الفردية إلى المصالح العامة دفاعاً عن أراضي الأمة وثرواتها ووحدتها وهويتها وتنميتها، وتحقيقاً لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب مالكية جديدة، وتغيرت مناهج الاستدلال من القياس الأرسطي القديم إلى قياسات وجدانية أخرى وهذا يتطلب حنفية جديدة، وتحولت الوسطية إلى أيديولوجية نظم الحكم، بعد اتهام المعارضة أيا كان توجهها بالعنف مما يتطلب شافعية جديدة، وأصبح النص الخام عبئاً على الحياة الاجتماعية والسياسية ووقع في الحرفية والشكلية والصورية عند الجماعات السلفية مما يتطلب حنبلية جديدة مدركة وواعية للحظتها الحضارية الجديدة والمتغايرة عن الماضي.

خلاصة القول إن القرآن معجزة كل العصور والأزمنة ولا بد من قراءته وفق مفردات كل عصر وكل زمان فهو قادر على تفسير كل الظواهر من حولنا كونه يحمل صفة الإعجاز في ذاته.

وما أشد حاجتنا إلى التغيير والتجديد حتى ننفض غبار الأزمنة ونعيش زمننا الذي نحن فيه.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505

المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388